منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 353، جنيف، 10-20 آذار/ مارس 2025

قسم وضع السياسات

POL

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ١٢ شباط/ فبراير ٢٠٢٥
الأصل: إنكليزي

البند الخامس من جدول الأعمال

متابعة النقاش بشأن البرنامج المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز في إطار برنامج منظمة العمل الدولية المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة. وتسلط الضوء على أهم التطورات والتحديات الطارئة على وضع سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومجلس الإدارة مدعو إلى القيام بما يلي: "١" الإحاطة علماً بالتقدم الذي أحرزه برنامج الإنعاش وخطة الاستجابة للطوارئ التابع للمكتب في تلبية الاحتياجات الملحّة للعمال وأصحاب العمل الفلسطينيين؛ "٢" الترحيب بوقف إطلاق النار والطلب إلى جميع الأطراف السعي إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم من أجل إحلال السلام والاستقرار لصالح عملية إنعاش وإعادة بناء شاملة ومستدامة؛ "٣" دعوة المكتب إلى أن يكثف جهوده الرامية إلى تنفيذ برنامج الإنعاش وخطة الاستجابة للطوارئ تنفيذاً كاملاً بالتنسيق الوثيق مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بهدف تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية لجميع الفلسطينيين، مما يساهم في تقوية الارتباط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

الهدف الاستراتيجي المعني: لا يوجد.

النتيجة الرئيسية المعنية: لا توجد.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: لا يوجد.

الوحدة مصدر الوثيقة: المكتب الإقليمي للدول العربية، التابع لمنظمة العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.352/POL/3، الوثيقة GB.352/POL/3/Decision

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

أولاً - معلومات أساسية

١. تقدم هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم المحرز في إطار برنامج منظمة العمل الدولية المعزز للتعاون الإنمائي من أجل الأراضي العربية المحتلة. وهي تعكس الإنجازات الرئيسية لأنشطة منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة في إطار البرنامج الثالث بشأن العمل اللائق من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، وفي إطار خطة الاستجابة للطوارئ التي أطلقها المكتب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣ وبرنامج الإنتعاش المرتبط بها، والذي بدأ تنفيذه في حزيران/ يونيه ٢٠٢٤. ويعرض التقرير أهم مؤشرات سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة ويلقي الضوء على أهم التطورات والتحديات الطارئة منذ فترة التقرير الأخيرة. كما يتناول الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية داخل الأمم المتحدة من أجل بعث مبادرات الانتعاش المبكر، بالإضافة إلى مساهماتها الأوسع نطاقاً في إطار انتعاش ما بعد النزاع بمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

٢. لقد خلّفت الحرب في قطاع غزة عواقب مدمّرة على الاقتصاد وسوق العمل في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى خسائر كبيرة في الوظائف ونزوح واسع النطاق وأضرار جسيمة في البنية التحتية الاجتماعية والمادية والإنتاجية، مما أفضى إلى تعميق الأزمة الإنسانية التي امتدت تداعيات آثارها إلى الضفة الغربية. وفي نهاية عام ٢٠٢٤، أشارت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى انكماش حاد بنسبة ٢٨ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة مقارنةً بعام ٢٠٢٣. وكان الانخفاض الاقتصادي حاداً بشكل خاص في قطاع غزة حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد على ٨٢ في المائة، وكان كبيراً في الضفة الغربية حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ١٩ في المائة. وقد كان لهذا الانكماش أثر عميق على مستويات المعيشة، إذ انخفض إجمالي الاستهلاك بنحو ٢٤ في المائة، بما في ذلك انخفاض بنسبة ١٣ في المائة في الضفة الغربية وانخفاض بنسبة ٨٠ في المائة في قطاع غزة.

٣. وكان سوق العمل هو الأكثر تضرراً إذ ارتفع معدل البطالة إلى ٥١,١ في المائة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإلى ٣٤,٩ في المائة في الضفة الغربية وإلى نسبة غير مسبوقة بلغت ٧٩,٧ في المائة في قطاع غزة. وانخفض كذلك معدل المشاركة في القوى العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٢٤، مقارنة بنسبة ٤٤ في المائة في عام ٢٠٢٣. وبلغت معدلات المشاركة في قطاع غزة والضفة الغربية ٣٦ في المائة و٤٣ في المائة على التوالي في عام ٢٠٢٤. وقد ارتفع العدد الإجمالي للأفراد العاطلين عن العمل بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٢٣ ليصل إلى أكثر من ٧٣٤ ٠٠٠ شخص - أي ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون شخص.[١] ويقدّر التقييم السريع المؤقت للأضرار، الذي أجراه البنك الدولي بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أنّ النزاع تسبب في أضرار مادية بقيمة ٢٩,٩ مليار دولار أمريكي تقريباً وخسائر قيمتها ١٩,١ مليار دولار أمريكي، مما يرفع إجمالي الأثر التقديري للصراع إلى مقدار ٤٩ مليار دولار أمريكي. وتقدّر تكلفة الإنعاش وإعادة الإعمار في قطاع غزة على المدى القصير والمتوسط والطويل بمبلغ ٥٣ ١٤٢ مليار دولار أمريكي.[٢]

٤. وكانت الخسائر التي لحقت بالعمالة فادحة على وجه الخصوص في القطاع الخاص الذي فقد ما يقدر بنحو ٥٠٠ ١٧٥ عامل، أو ٩٥ في المائة من قوته العاملة، بسبب إغلاق المنشآت وتوقف العمليات على نطاق واسع. وعلى الرغم من أنّ القطاع العام لم يشهد أية اقتطاعات في الوظائف، إلا أنّ العمال لم يتلقوا سوى جزء من رواتبهم، مما زاد الضغط على دخل الأسر المعيشية. بالإضافة إلى ذلك، أثّرت الحاجة إلى إعادة توجيه الأموال إلى مدفوعات الرواتب الجزئية هذه على برامج الرعاية الاجتماعية للناس المستضعفين في الضفة الغربية، بما في ذلك برامج الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وفي القطاع المسمى "المجالات الأخرى" والذي يشمل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، ظلت العمالة أكثر استقراراً، باستثناء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي توظف حوالي ١٣ ٠٠٠ شخص.[٣]

---

[١] منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *عام من الحرب في غزة: التأثيرات على فرص العمل وسبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة: النشرة رقم ٥*، نشرة منظمة العمل الدولية، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، الصفحتان ٥ و٦.

[٢] انظر:
World Bank, EU and UN, “Gaza Strip Interim Rapid Damage Assessment: Summary Note”, unpublished draft, January 2025.

[٣] انظر:
UN, Identical letters dated 9 December 2024 from the Secretary-General addressed to the President of the General Assembly and the President of the Security Council (A/79/684-S/2024/892).

٥. وفي الضفة الغربية واجه العمال والمنشآت تحديات كبيرة، إذ أثرت القيود على حركة التنقل وتراجع التجارة وتعطيل سلاسل التوريد والإمداد تأثيراً شديداً على الاقتصاد. كما أدى فقدان العمال الفلسطينيين وظائفهم في إسرائيل وانخفاض رواتب موظفي القطاع العام إلى تراجع الطلب، مما أفضى إلى توقف النشاط الاقتصادي وتدني فرص العمل. وأثر هذا الانخفاض في العمالة تأثيراً كبيراً على دخل الأفراد والأسر في جميع أنحاء الضفة الغربية.

٦. وفي حين تأثر الرجال في المقام الأول بهذه الحرب، لا سيما بسبب فقدان الوظائف في إسرائيل وفي القطاعات التي يهيمن عليها الذكور مثل قطاع البناء، إلا أنه من المهم الإقرار بالتحديات الفريدة التي تواجهها النساء. وبالنظر إلى تدني مشاركة المرأة في القوى العاملة أساساً، يمكن أن تؤدي أدنى الاضطرابات مهما كانت صغيرة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي للمرأة بشكل كبير. ويؤكد هذا على الحاجة إلى الدعم الموجه للنساء المتضررات مباشرة من النزاع وإلى مبادرات تهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة بشكل عام. ويشمل ذلك إيلاء الأولوية للتدخلات الهادفة إلى تفكيك العوائق المنهجية وتعزيز الإنصاف في الوصول إلى الفرص الاقتصادية وتشجيع النقلات التحويلية لدعم مساواة أكبر بين الجنسين. فالمبادرات الرامية إلى تقوية مشاركة الإناث في القوى العاملة - من قبيل برامج الرعاية والتدريب على المهارات وسياسات مكان العمل التي تتصدى للفوارق بين الجنسين - إنما هي أساسية لا لتخفيف أثر الحرب الفوري فحسب بل لبناء القدرة على الصمود وتوفير الفرص في الاقتصاد الأوسع نطاقاً على حد سواء.

٧. ولم تؤد الحرب التي طال أمدها إلى تعطيل العمالة فحسب، بل أدت كذلك إلى تدهور ظروف العمل تدهوراً كبيراً بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا يعملون في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء. ويتزايد الاعتماد على العمل غير المنظم، مثل جمع النفايات والبيع في الشوارع وغيرها من الأعمال الصغيرة غير النظامية، إذ تكافح الأسر من أجل البقاء على قيد الحياة في ظل المساعدات الإنسانية والمالية المحدودة. ومن المثير للقلق مشاركة الأطفال في هذه الأنشطة المحفوفة بالمخاطر. واليوم، اتسعت الفجوة في ظروف العمل اللائق، إذ بات العمال يعانون من تدني الأجور وانعدام الحماية الاجتماعية وعدم انتظام ساعات العمل وسوء معايير السلامة والصحة المهنيتين والتمثيل المحدود للعمال.[٤] وفي الوقت نفسه، أدى انهيار سوق العمل إلى شلّ مؤسسات سوق العمل في حين أصبحت قدرة السلطة الفلسطينية على ضمان الإدارة السديدة والفعالة وحماية حقوق العمال مقيدة أكثر من أي وقت مضى، مما جعل التعافي باستخدام العمليات والآليات الوطنية صعباً للغاية.

٨. وتعكف السلطة الفلسطينية في رام الله حالياً على وضع خطة إنعاش وإعادة إعمار لقطاع غزة، ستشمل خطة إنعاش موحدة مدتها ثلاث سنوات ورؤية عشرية السنوات لإعادة الإعمار والتنمية. وسوف يشكل تحقيق الاستقرار المالي والقدرة المؤسسية وقدرة السلطة الفلسطينية على الحكم على المدى القصير والمتوسط والطويل أمراً بالغ الأهمية لإنجاز الخطة. وفي هذا الصدد، تعتبر الإدارة السديدة لسوق العمل وحماية حقوق العمال من المسائل المثيرة للقلق بصفة خاصة. ومن المتوقع أن تُعرض الخطة خلال الاجتماع رفيع المستوى للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين، المقرر عقده في بروكسل في الأشهر القادمة. وفي أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار الذي بدأ في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥ بمرحلة أولى من ستة أسابيع، من المهم للغاية التوصل إلى اتفاق شامل لما بعد النزاع يتضمن تدابير قوية للإدارة السديدة والمساءلة من أجل الإنعاش وإعادة الإعمار، سعياً إلى تحقيق تحسينات يعتدّ بها في الظروف على أرض الواقع.

٩. وسيواصل المكتب تقديم الدعم الحيوي إلى الشركاء الفلسطينيين الثلاثيين في جهودهم الرامية إلى تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية لجميع الفلسطينيين.

◄ ثانياً - التقدم العام المحرز في تطوير البرامج والشراكات

١٠. منذ إطلاق الركيزة المتعلقة بالانتعاش في خطة الاستجابة للطوارئ في حزيران/ يونيه ٢٠٢٤، دعم برنامج منظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة خطط التوظيف الطارئة التي استفاد منها أكثر من ١ ٢٠٠ عامل في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى جمع البيانات الأساسية وإجراء تحليلات بشأن تأثير الحرب على سوق العمل الفلسطيني. علاوة على ذلك، قدمت خطة الاستجابة لحالات الطوارئ دعماً أساسياً للهيئات المكونة وعززت القدرات وسهلت إعادة إرساء وجود منظمة العمل الدولية في قطاع غزة.

[٤] منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *عام من الحرب في غزة*، الصفحة ٦.

١١. وفي أعقاب التمويل البالغ ٥,٤ مليون دولار أمريكي الذي قدمته حكومتا بلجيكا وهولندا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤ من خلال ترتيب تمويل مجمّع متعدد الجهات المانحة، أتيحت مساهمات إضافية من حكومات الكويت وإندونيسيا وإقليم والون (بلجيكا) لدعم خطة الاستجابة للطوارئ، مع التركيز على تعزيز التوظيف والحماية الاجتماعية وإنعاش الأعمال.

١٢. وبغية تعزيز التنفيذ على أرض الواقع وضمان الرصد الفعال للتدخلات في قطاع غزة، أوفدت منظمة العمل الدولية في كانون الأول/ ديسمبر أول بعثة لها إلى قطاع غزة منذ أحداث ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ واندلاع الحرب في غزة. وقد يسّرت هذه البعثة رصد برنامج الطوارئ للتوظيف الجاري بالتعاون مع الصندوق الفلسطيني للتشغيل ووثقت الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة من المبادرات المشتركة السابقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمثل أحد الإنجازات الهامة المحققة الأخرى في مشاركة الشركاء الاجتماعيين والأمم المتحدة والمنظمات المحلية والدولية الأخرى العاملة في قطاع غزة في صياغة برنامج منظمة العمل الدولية المستقبلي، بدعم من الموظفين المحليين التابعين لمنظمة العمل الدولية والموجودين الآن في عين المكان بهدف تأمين الاتصال السريع والدعم العملي.

١٣. وفيما يتعلق بخطة الاستجابة لحالات الطوارئ وبهدف تعزيز قدرة سوق العمل على الصمود على المدى الطويل وتحسين ظروف العمل لصالح العمال وأصحاب العمل الفلسطينيين في الضفة الغربية، أطلقت منظمة العمل الدولية برنامجاً بقيمة ١,٥ مليون دولار أمريكي يركز على تعزيز قدرات الشركاء الاجتماعيين. وإذ يدعم هذا التدخل اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، فإنه سيؤدي إلى إنشاء نظام دعم شامل للعمال وأصحاب العمل المستضعفين وتحسين قدرات الشركاء الاجتماعيين على إدارة البيانات وتحليل السياسات. وسيجري توسيع نطاق البرنامج ليشمل قطاع غزة عندما تسمح الظروف بذلك.

١٤. وقادت منظمة العمل الدولية عملية صياغة الفصل الخاص بالتشغيل في نصّ التقييم المؤقت السريع للأضرار والاحتياجات، الذي يجري إعداده بالاشتراك مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والذي يُتوقع إصداره في الربع الأول من عام ٢٠٢٥. علاوة على ذلك، تشترك منظمة العمل الدولية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة عملية صياغة استراتيجية التعافي القطاعي للتشغيل وسبل العيش ودعم القطاع الخاص ضمن إطار التعافي عقب النزاع.

◄ ثالثاً - استعراض التقدم والإنجازات المحرزة

١- تعزيز فرص العمل وإنتعاش الأعمال

١٥. بناءً على التنفيذ الناجح لمخطط الطوارئ التجريبي للتوظيف في قطاع غزة، الذي جرى تنفيذه بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الفلسطيني للتشغيل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين وفي إطار ترتيبات التمويل المجمّع متعدد الجهات المانحة،[٥] أطلقت منظمة العمل الدولية برامج استثمارية كثيفة العمالة في قطاعي البنية التحتية والخدمات الأساسية. وتركز هذه البرامج على توفير فرص عمل فورية لأكثر من ١ ٢٠٠ عامل من العمال غير المهرة وشبه المهرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى ١٥٠ فرصة عمل من هذا النوع استُحدثت في عام ٢٠٢٤ بالترافق في الوقت نفسه مع تعزيز البنية التحتية الحيوية وأصول الخدمات العامة وأنظمة إدارة النفايات الصلبة. وقد حظيت هذه الجهود باهتمام كبير، إذ ورد مؤخراً أكثر من ١١ ٨٠٠ طلب في غضون عشرة أيام فقط، مما يؤكد مدى الحاجة الملحة لاستحداث الوظائف في ظل التضخم المرتفع في أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى. وتعمل منظمة العمل الدولية على ضمان أن تشمل جهودها النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين. وبالإضافة إلى توفير الدخل المؤقت، ترمي هذه الجهود إلى استعادة الكرامة ومنع تفشي الأمراض وحماية الصحة العامة وتعزيز التماسك الاجتماعي.

١٦. وتشمل الخطة متوسطة الأجل تصميم برنامج عمالة عام يوازن بين استحداث فرص عمل فورية وتنمية المهارات وريادة الأعمال، ومن المقرر أن يكون هذا البرنامج بمثابة خطة مبسطة لضمان التوظيف على المستوى الوطني يديرها الصندوق الفلسطيني للتشغيل بدعم تقني من منظمة العمل الدولية. وتهدف هذه المبادرة إلى وضع أطر مؤسسية لتوجيه موارد التعافي إلى فرص العمل المستدامة. وسيسعى الصندوق الفلسطيني للتشغيل، بالاعتماد على التمثيل الثلاثي فيه،

[٥] أنشأت منظمة العمل الدولية ترتيب التمويل المجمّع متعدد الجهات المانحة من أجل تنفيذ خطة الاستجابة للطوارئ لإتاحة أقصى قدر من المرونة والبرمجة التكيفية. وسوف يكون التمويل مختلطاً وغير مرصود لنتائج محددة. ويضم الشركاء المساهمون في التمويل المجمّع هولندا وبلجيكا وإندونيسيا وإقليم والون البلجيكي.

إلى تنسيق وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المحلي والاستفادة في الوقت ذاته من الإطار المؤسسي لوزارة العمل لتقديم خدمات التوظيف، مثل مطابقة الوظائف والإحالات من خلال نظام معلومات محدث لسوق العمل مصمم خصيصاً لهذه الأغراض. وباتباع هذا النهج، تسعى منظمة العمل الدولية إلى تعزيز تصميم وتنفيذ برامج التوظيف في حالات الطوارئ وبرامج النقد مقابل العمل من خلال إدماج مبادئ العمل اللائق وضمان أجور عادلة وإرساء ظروف عمل تتماشى مع تشريعات العمل الوطنية.

١٧. وبهدف زيادة دعم انتعاش مشاريع الأعمال، أجرت منظمة العمل الدولية دراسة شاملة للمهارات تركز على تحديد الفجوات في المهارات التي تواجهها المنشآت الفلسطينية في القطاعات الرئيسية وتحديد فرص التدريب والتعليم المهني المناسبة، من أجل دعم المنشآت في الاحتفاظ بعمالها. وبعد الانتهاء من التقييم، تعكف منظمة العمل الدولية الآن على تصميم مبادرة عمل جديدة لما لا يقل عن ٢٠٠ عامل في القطاع الخاص، تتضمن برنامج توظيف مدعوم جزئياً لمدة ستة أشهر على الأقل يوائم بين المهارات ومتطلبات سوق العمل المحلية ويكمّله برنامج تدريب مهني معجّل وفرص التعلم القائم على العمل. وينصب تركيز البرنامج جغرافياً بالأساس على المدن الصناعية في الضفة الغربية، مع إمكانية توسيع نطاقه ليشمل قطاع غزة عندما تسمح الظروف بذلك.

١٨. وفي مبادرة تسير بالتوازي مع خطة الاستجابة لحالات الطوارئ وبالتعاون مع هيئة العمل التعاوني وبدعم مالي من حكومة إيطاليا، تعكف منظمة العمل الدولية على تيسير إنشاء التعاونيات وتقديم مساعدة مستهدفة للتعاونيات الزراعية الرئيسية، باستخدام أدوات منظمة العمل الدولية من أجل تنمية التعاونيات والمنشآت. وفي هذا الصدد، دخلت منظمة العمل الدولية في شراكة مع جامعة القدس لدعم إنشاء خمس تعاونيات يقودها الشباب من خلال توفير التدريب والدعم المالي للخريجين الجدد. علاوة على ذلك ومن خلال مذكرة تفاهم مع برنامج الأغذية العالمي، تساعد منظمة العمل الدولية ٢٠ تعاونية زراعية تعمل في مجال تجهيز الأغذية على تحسين جودة المنتجات وتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، قدمت منظمة العمل الدولية التدريب لموظفي هيئة العمل التعاوني على استخدام دليل التدقيق والرقابة للتعاونيات، الذي وُضع كجزء من المشروع.

١٩. وبتمويل من حكومة إسبانيا وبناءً على النجاحات السابقة في دعم سلاسل القيم في قطاعي العسل والألبان، تساعد منظمة العمل الدولية عشر تعاونيات تنشط في هذين القطاعين الفرعيين بغية تطوير وتنفيذ استراتيجيات تسويق رقمية فعالة. وعلى وجه التحديد، قدمت منظمة العمل الدولية التدريب التقني على التسويق الرقمي إلى جانب الأدوات والمعدات، لمساعدة التعاونيات على تعزيز تسويق منتجاتها وتوسيع نطاق علاقاتها في السوق المحلية والإقليمية. بالإضافة إلى ذلك وبالتعاون مع جامعة بيت لحم، أجرت منظمة العمل الدولية مسابقة لأفضل خطط تسويق، أشركت فيها الطلاب لوضع استراتيجيات تسويق مبتكرة خاصة بالتعاونيات تعالج التحديات المستمرة التي تواجهها التعاونيات المعنية.

٢٠. وبالإضافة إلى برنامج الاستجابة لحالات الطوارئ، واصلت منظمة العمل الدولية تنفيذ سلسلة من التدخلات في الضفة الغربية غير مصممة خصيصاً للاستجابة للأزمة الحالية وتتعلق بتطوير ريادة الأعمال وإضفاء الطابع المنظم على مشاريع الأعمال وتنشيط سوق العمل ورعاية الأطفال.

٢- الإدارة السديدة لسوق العمل والهيكل الثلاثي وحماية اليد العاملة

٢١. تواصل منظمة العمل الدولية تقييم أثر الأزمة على سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال جمع البيانات الأولية والثانوية، بهدف دعم تطوير استراتيجيات انتعاش فعالة. وبالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أصدرت منظمة العمل الدولية نشرة خامسة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤، بعنوان *عام من الحرب في غزة: التأثيرات على فرص العمل وسبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة: النشرة رقم ٥*.

٢٢. وبعد إطلاق دراسة استقصائية تقييمية سريعة عن أثر الأزمة على سوق العمل في الضفة الغربية في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٤، أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العمل ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، أكمل الجهاز المركزي بنجاح مرحلة جمع البيانات في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٤ باستخدام منهجية واستبيان للتقييم السريع أعدتهما منظمة العمل الدولية على أساس عينة مستهدفة تتألف من ١ ٥١٥ فرداً. ويُحلل المعهد البيانات حالياً وسيُرسل التقرير المنبثق عن ذلك إلى جميع أصحاب المصلحة لاستعراضه في الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

٢٣. ومن أجل دعم التعافي الشامل لسوق العمل وضمان مشاركة الهيئات المكونة الثلاثية مشاركة نشطة في جهود التعافي المبكر وامتلاكها لها، سعت منظمة العمل الدولية إلى تعزيز القدرات والفعالية التشغيلية لدى اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين عن طريق إنشاء وحدة دعم المنشآت والتوعية داخل اتحاد الغرف المذكور ووحدة حماية ومناصرة العمال داخل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. وسيسمح إنشاء هاتين الوحدتين للشركاء الاجتماعيين بتعزيز مهاراتهم في مجال التوعية لتمثيل أعضائهم بشكل أفضل وتحسين تقديم

الخدمات لتلبية احتياجات أعضائهم وتعزيز قدراتهم في مجال البحث وإدارة المعلومات. وسيكون من شأن استفادتهم من الاستشرافات المستندة إلى البيانات وتنفيذ استراتيجيات اتصال قوية، أن تجعلهم مجهزين بشكل أفضل للتأثير على السياسات والتفاعل مع مجموعة أوسع من المحاورين.

٣- الحماية الاجتماعية للناس المستضعفين

٢٤. بدعم من الاتحاد الأوروبي، تقدم منظمة العمل الدولية الدعم التقني والتنسيقي المستمر لتنسيق أكبر ثلاث شبكات أمان اجتماعي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية والأونروا وبرنامج الأغذية العالمي بهدف تحقيق الحد الأمثل من تغطية وكفاية وشمولية شبكات الأمان الإنسانية والوطنية.

٢٥. وبناءً على المبادرة الناجحة التي أطلقتها وزارة التنمية الاجتماعية في الضفة الغربية في آب/ أغسطس ٢٠٢٤،[٦] لتقديم أول إعانات اجتماعية من نوعها قائمة على الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة وكبار السن، تنكب منظمة العمل الدولية على تصميم مشروع تجريبي صغير النطاق لدعم الوزارة في توسيع نطاق هذه الإعانات لتشمل قطاع غزة. والهدف من ذلك هو المساهمة في الإرساء التدريجي لأرضية وطنية للحماية الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما سيسمح المشروع التجريبي لوزارة التنمية الاجتماعية باختبار المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية، مما يمهد الطريق أمام إمكانية اعتمادها وتوسيع نطاقها على المستوى الوطني.

◄ مشروع القرار

٢٦. **إنّ مجلس الإدارة:**

(أ) أحاط علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة GB.353/POL/5 وبالتقدم المحرز في إطار برنامج الإنعاش وخطة الاستجابة للطوارئ التابع للمكتب، لتلبية الاحتياجات الملحة للعمال وأصحاب العمل الفلسطينيين؛

(ب) رحّب بوقف إطلاق النار وطلب من جميع الأطراف السعي إلى التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم من أجل إحلال السلام والاستقرار لصالح عملية إنعاش وإعادة بناء شاملة ومستدامة؛

(ج) دعا المكتب إلى أن يكثّف جهوده الرامية إلى تنفيذ برنامج الإنعاش وخطة الاستجابة للطوارئ تنفيذاً كاملاً بالتنسيق الوثيق مع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بهدف تعزيز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية لجميع الفلسطينيين، مما يساهم في تقوية الارتباط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

[٦] انظر:
ILO, “Palestinian authority allocates domestic funding for social allowances supporting persons with disabilities and older persons in the West Bank”, 4 December 2024.